سياسة شارون الجديدة:
محاولة تنفيذ مشروع الحكم الذاتي

منذ أن أعلن وزير الدفاع الجديد في اسرائيل، أريئيل شارون، عن خطوط سياسة جديدة في المناطق المحتلة، منذ ذلك الوقت، وشارون الفعل تتوالى حول أهدافها ونتائجها الممكنة. وينبغي أن نذكر هنا أن سياسة شارون الجديدة قد جاءت والمساعي السياسية نشطة، من أجل تجديد محادثات الحكم الذاتي، بعد الهجوم الاسرائيلي الذي شنته اسرائيل على المقاومة الفلسطينية في لبنان، في تموز (يوليو) الماضي. وقبل الدخول في التفاصيل، لابد أن نذكر أن هدف شارون العام من وراء سياسته هذه، ليس العمل على تقديم مصالح سكان المناطق المحتلة؛ وإنما خلق مناخ أفضل تستطيع اسرائيل من خلاله التحرك بحرية، لتحقيق مصالحها، في الاستيطان والضم وفق سياسة ليكود. والمعروف أن شارون كان المسؤول عن النشاط الاستيطاني، في المناطق المحتلة، خلال ولاية بحكومة ليكود السابقة، وقد أطلق عشية تسلمه منصب وزارة الدفاع، أن الهدف من سياسته هو تقوية وتكثيف الاستيطان اليهودي.

سياسة شارون

تتضمن سياسة شارون في ما عرف بمشروع شارون في المناطق المحتلة، الدعوة إلى تنسيق قوات الأمن من اقتحام المدارس والمنازل دون سابق إنذار وتقليص المظاهر العسكرية وإلغاء مبدأ العقاب الجماعي، بهدف خفض التوتر بين السكان العرب وسلطات الحكم العسكري، من أجل إقامة علاقات انسانية وسياسية تسهل عملية توجيه الحكم الذاتي، حسب ماجاء في اتفاقيات كامب ديفيد (هآرتس، ١٣/٩/١٩٨١). وهذا الخط العام لسياسة شارون يحظى بموافقة جماعية داخل الحكومة، خصوصاً من جانب رئيسها مناحيم بيغن، الذي أشار في خطاب ألقاه في جلسة نيل الثقة بحكومته في الكنيست، إلى أن الحكومة ستعمل من أجل تقوية الأوساط الايجابية بين «مواطني اسرائيل العرب» (المصدر نفسه).

وتعتبر هذه السياسة امتداداً للسياسة السابقة التي عرفت بسياسة «القبضة الحديدية».

•

سياسة القبضة الحديدية

لا يمكننا اعتبار سياسة بن ــ اليعيزر، منسق النشاط الاسرائيلي في المناطق المحتلة مقطوعة الجذور، كما أنها ليست مجرد نهج جديد يُتّبع حيال المناطق المحتلة، وإنما تعود هذه السياسة إلى الأيام التي شغل فيها موشي دايان منصب وزير الدفاع، حيث لجأ إلى سياسة القبضة الحديدية، من أجل تطويع أهالي المناطق المحتلة، كما استحدث مايسمى بأسلوب «العقاب الجماعي»، أو عقاب «المدن والقرى». إلا أن هذا